الأنباء
الاربعاء 7 يناير 2015

أكد في الخطاب الذي ألقاه نيابة عنه ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمام مجلس الشورى أن المملكة تتعامل مع تطورات سوق النفط العالمية بإرادة صلبة

خادم الحرمين: نواجه «تحديات إقليمية غير مسبوقة» تتطلب اليقظة والحذر

صورة تذكارية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع أعضاء مجلس الشورى أمس (واس)

الرياض ـ واس ـ وكالات: أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز امس أن بلاده تواجه تحديات إقليمية غير مسبوقة، نتيجة لما حل بدول مجاورة أو قريبة من أزمات، مشيرا الى ان المملكة تعاملت في الماضي مع تطورات سوق النفط «بإرادة صلبة» وستتعامل «بحكمة وحنكة» مع المستجدات الحالية بالنهج ذاته.

جاء ذلك في خطاب ألقاه نيابة عنه صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى.

واضاف موجها حديثه لأعضاء الشورى:«إن بلدكم يعيش في منطقة تشهد العديد من الأزمات، التي أفرزت تحديات كبيرة، وبفضل الله ثم بتعاون مجلسكم، وتضافر جهود حكومتكم تمكنا من التعامل مع هذه الأزمات، والاستجابة لهذه التحديات، مما جعل بلادكم واحة أمان في محيط مضطرب».

وتابع: «واليوم ـ وكما تعلمون ـ يواجه وطنكم تحديات إقليمية غير مسبوقة، نتيجة لما حل بدول مجاورة أو قريبة من أزمات حادة عصفت بواقعها، ودفعتها إلى مستنقع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، مما يتطلب منا اليقظة والحذر».

كما عرج خادم الحرمين في خطابه على انخفاض أسعار النفط، وقال في هذا الصدد: «لا يخفى عليكم ما يحدث في سوق البترول العالمية من تطورات طارئة، سببتها عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها ضعف النمو في الاقتصاد العالمي».

واضاف أن هذه التطورات ليست جديدة في سوق البترول، وتعاملت معها حكومة بلادكم في الماضي بإرادة صلبة، وبحكمة وحنكة، وسوف تتعامل مع المستجدات الحالية في سوق البترول العالمي بذات النهج. وشدد على أن المملكة «ستبقى مدافعة عن مصالحها الاقتصادية ومكانتها العالمية ضمن منظور وطني، يراعي متطلبات رفاهية المواطن، والتنمية المستدامة، ومصالح أجيال الحاضر والمستقبل».

وجاء في نص الخطاب الذي وزع على أعضاء مجلس الشورى كما نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس):

«يأتي هذا اللقاء في ظروف دولية وإقليمية بالغة الحساسية والدقة، فمحيطنا الإقليمي يموج بالقلاقل والفتن كشر فيه الإرهاب عن أنيابه قاتلا للأنفس وسالبا للأموال ومنتهكا للأعراض، ومع تلك الظروف وما تستدعيه من انشغال بها، فقد واصلت دولتكم مسيرتها التنموية ساعية إلى تعزيز الأمن وتحقيق راحة المواطن وسعادته».

واضاف: «يظل الأمن هاجسا أساسيا لنا جميعا وقد شهدنا خلال العام الفائت محاولات مستميتة من الفئة الضالة وعناصر التخريب ودعاة الفرقة للنيل من استقرار بلادكم ووحدتها فكان الرد عليها في المواقف الرائعة من المواطنين على مستوياتهم كافة مما أثلج الصدر وطمأننا إلى صلابة وحدتنا الوطنية وباءت تلك المحاولات بالفشل الذريع نتيجة هذه المواقف وما قامت به مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، التي وقفت لهم بالمرصاد وأفشلت خططهم».

واكد: «إننا بهذه المناسبة ومن هذا المنبر نؤكد للجميع أننا لن نسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية وليعلم من يرتهنون أنفسهم لجهات خارجية، تنظيمات كانت أم دولا، أنه لا مكان لهم بيننا وسيواجهون بكل حزم وقوة، كما نؤكد عزمنا على مواصلة العمل الفكري والأمني للتصدي للإرهاب ولن يهدأ لنا بال حتى نحصن بلادنا الغالية من هذا الخطر».

وتابع «لقد ابتلي العالم بداء الإرهاب، هذا الداء الذي استشرى في أنحاء المعمورة والذي أضر بالمسلمين أكثر من غيرهم وعانت منه بلادكم كما عانى منه غيرها، ولقد حرصنا أن تكون دولتكم في مقدمة الدول لمحاربته، فعلى الصعيد الداخلي تمت مواجهته من خلال محاور عدة منها ما يتعلق بالجانب النظامي بإقرار نظام جرائم الإرهاب وتمويله، إضافة إلى العمل الأمني الدائم لمواجهته من خلال التحركات الأمنية الاستباقية لإفشال خطط الإرهابيين ومطاردتهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة». واضاف «وعلى الصعيد الخارجي كان لدولتكم السبق في التحذير من الإرهاب وذلك من خلال دعوتنا لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والدعوة إلى مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي وقدمت المملكة لهذا المركز تبرعا بمبلغ مائة مليون دولار لتفعيل دور هذا المركز عاجلا، ثم عززنا ذلك بدعوتنا المجتمع الإقليمي والدولي إلى التعاون لمكافحة هذا الداء».

وأردف «وعلى صعيد السياسة الخارجية فكما تعلمون مرت المنطقة ولا تزال بقلاقل وفتن وأزمات أحاطت ببلادنا الغالية من كل جانب وقد سعينا للقيام بدور فاعل خليجيا وعربيا وإسلاميا ودوليا لحل هذه الأزمات وتجنيب بلادنا الآثار السلبية لها، فعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعينا إلى إعادة اللحمة لدول المجلس وتعزيز مسيرته والتنسيق بين سياسات دوله بما يحقق الأمن والاستقرار كأولوية لدولنا للوصول إلى تحقيق الاتحاد والتكامل والتعاون بيننا في مختلف المجالات».

وتابع «وعلى الصعيد العربي كانت قضية العرب الأولى قضية فلسطين في صدارة اهتماماتنا الخارجية ومحور تحركاتنا السياسية على الساحات الدولية لمساندة إخواننا الفلسطينيين في مواجهتهم المستمرة للعدوان الإسرائيلي وقدمت دولتكم دعما سياسيا وماليا لإخواننا الفلسطينيين وحرصت على رفع الصوت الفلسطيني عاليا ومساندته في كل المحافل الدولية».

وأكد «وفي سياق اهتمام المملكة باستقرار السوق البترولية، استمرت دولتكم في انتهاج سياسة بترولية معتدلة منطلقة من أسس اقتصادية تقوم على مراعاة مصالح الأجيال الحاضرة والقادمة وفق سياسات مدروسة قوامها استقرار السوق، ومراعاة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين».

إن هذا العمل البناء المتواصل لم يكن ليتم لولا توفيق الله ثم ما تحقق للاقتصاد السعودي من نمو قوي حقق في العام الفائت المركز الثالث بوصفه أكبر اقتصاد عالمي من حيث إجمالي الأصول الاحتياطية.

مصرع آخرين مكلفين بحراسة كنيسة في المنيا

مصر: مقتل ضابط شرطة أثناء تفكيكه عبوة ناسفة في الهرم

شيخ الازهر مهنئا البابا تواضروس الثاني باعياد الميلاد في الكاتدرائية الارثوذكسية بالعباسية امس (ا.ب)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية المصري ان ضابط شرطة برتبة نقيب قتل إثر انفجار عبوة محلية الصنع في شارع الهرم بمحافظة الجيزة، وذلك خلال محاولته إبطالها.

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية عن المصدر الأمني قوله «ان خبراء المفرقعات كانوا قد تلقوا بلاغا بالاشتباه في جسم غريب في شارع الهرم بالقرب من قسم الطالبية، وانتقل الى مكان البلاغ النقيب، ضياء فتوح، من قوة مفرقعات الجيزة لفحص الجسم الغريب وخلال قيامه بالفحص تبين أنها عبوة محلية الصنع، و في أثناء محاولته إبطالها انفجرت». وفي وقت سابق امس، قالت مصادر أمنية وشهود عيان إن شرطيين معينين لحراسة كنيسة في محافظة المنيا بصعيد مصر قتلا برصاص مجهولين. وأضاف شهود العيان أن الشرطيين وأحدهما مسلم والآخر مسيحي توفيا على الفور بعدما أطلق المسلحون الملثمون الأعيرة النارية تجاههما أثناء حراستهما للكنيسة بمدينة المنيا عاصمة المحافظة.

ونقلت البوابة الإلكترونية لصحيفة الأهرام الحكومية عن هاني عبد اللطيف المتحدث باسم وزارة الداخلية قوله إن «الحادث ليس طائفيا». وأضاف أن الهجوم يستهدف رجال الأمن «للنيل من عزيمتهم ولا علاقة له بأعياد المسيحيين وبالفتنة الطائفية».

الى ذلك، اعلن المتحدث العسكري العميد محمد سمير القضاء على 15 من العناصر الإرهابية المسلحة خلال حملات المداهمات الأمنية لقوات الجيش شمالي سيناء على مدى الأيام الثلاثة الماضية.

وقال المتحدث العسكري في بيان امس «إنه في إطار تنفيذ خطة القوات المسلحة الشاملة في القضاء على الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، تمكنت القوات خلال الفترة من 3 إلى 5 يناير الجاري من تنفيذ عدد من المداهمات ضد العناصر الإرهابية، أسفرت عن مقتل 11 عنصرا إرهابيا بمناطق العريش والشيخ زويد ورفح وتمكنت القوات من إحباط محاولة تفجير قسم الشيخ زويد عن طريق انتحاري». كما تمت تصفية 3 عناصر إرهابية أخرى خلال اشتباك مع قوات الجيش بمنطقة تقاطع الطريق الدائري الجديد مع الطريق الدولي بعد محاولتهم استهداف عناصر قوات التأمين باستخدام القنابل اليدوية.

ومن جهة أخرى، أكد مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان اللواء أبوبكر عبدالكريم عدم وجود معتقل واحد داخل السجون المصرية، لافتا إلى أن عقيدة الشرطة تغيرت واصبح من أهم محاورها الاستراتيجية إعلاء قيم ومفاهيم حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن مهمة رجل الشرطة تنحصر في خدمة المواطن وتحقيق أمنه دون أي تجاوز في التعامل معه أو انتهاك حقوقه.

وأوضح اللواء عبدالكريم، في حوار خاص لوكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية أن السجون في مصر تضم فئتين من النزلاء لا ثالث لهما، الأولى تقوم بتنفيذ عقوبة بعد صدور حكم قضائي عليها، والثانية محبوسة احتياطيا بناء على قرارات من النيابة العامة، مشددا على عدم وجود معتقل واحد داخل السجون المصرية.

الحكومة الفلسطينية تطالب بشبكة أمان مالية عربية

حماس تنفي طلب قطر من خالد مشعل مغادرة أراضيها

فلسطينيون يتفقدون احد المباني التي هدمها الاحتلال بالخليل في الضفة امس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: نفى عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن قيام قطر بإبعاد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة عن أراضيها.

وقال الرشق في تصريح مقتضب لوكالة «الأناضول» امس«لا أساس من الصحة حول ما نشرته بعض وسائل الإعلام عن مغادرة مشعل للدوحة».

وفي غزة، نفى مصدر مسؤول في حماس، مغادرة مشعل الأراضي القطرية.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن هويته للأناضول: «إن ما تناقلته بعض وسائل إعلام دولية، وعربية، عن طلب قطر من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس مغادرة أراضيها والتوجه إلى تركيا، لا أساس له من الصحة»، مضيفا أن «ما يتم تداوله في هذا السياق مجرد ادعاءات». وكانت مصادر مقربة من حركة حماس قد كشفت أن السلطات القطرية قررت إبعاد رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، وعدد آخر من قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

وكانت شبكة «سي إن إن» الاخبارية الأميركية، نقلت تقارير إعلامية فلسطينية قالت: إن مشعل وقيادات الإخوان، التي تعتبرها السلطات المصرية «تنظيما إرهابيا»، توجهوا على الأرجح إلى تركيا، حيث يعتقد أنهم سيستقرون هناك، بعد إبعادهم من قطر.

ونقلت وكالة «معا» الفلسطينية للأنباء عن صحيفة «إيندلخ» التركية أن مشعل بدأ فعليا العمل على نقل مقر إقامته إلى أنقرة، بعدما بحث الأمر مع رئيس الحكومة التركية، أحمد داوود أوغلو.

ومن جانب آخر، دعت الحكومة الفلسطينية إلى تحرك عربي مساند لها لمواجهة حجز إسرائيل على أموال الضرائب الفلسطينية.

وحثت الحكومة، في بيان عقب اجتماعها الأسبوعي في رام الله، امس على تقديم شبكة أمان مالية للسلطة الفلسطينية ردا على قرار إسرائيل احتجاز وتجميد تحويل أموال الضرائب الفلسطينية.

وأكدت الحكومة ضرورة تحمل الدول العربية مسؤولياتها بتقديم شبكة الأمان المالية التي أقرتها القمم العربية في عدة مناسبات لتفادي مخاطر تداعيات الإجراء الإسرائيلي.

واعتبرت أن هذا الإجراء «يمثل قرصنة على الأموال الفلسطينية»، مشيرة إلى أنها ستتوجه إلى المؤسسات الدولية للمطالبة باتخاذ إجراءات ملزمة وعاجلة تجاه الحملات والممارسات الإسرائيلية «العنصرية» لوقف استيلاء إسرائيل على مقدرات الشعب الفلسطيني وأرضه وموارده المالية.

وقد اعلنت الولايات المتحدة انها تعارض هذا الإجراء الاسرائيلي الذي يطال اكثر من 100 مليون يورو من الرسوم التي تجبى لصالح السلطة الفلسطينية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية، جينيفر بساكي في تصريح صحافي «نعارض اي خطوة تؤجج التوترات. وهذا القرار يؤجج التوترات.ونريد تجنب حصول تصعيد».

وتابعت «ندعو الطرفين الى الامتناع عن اتخاذ قرارات تؤجج التوترات وتجعل العودة الى المفاوضات المباشرة اكثر صعوبة».

لكنها كررت التحذير الاميركي من اي محاولة فلسطينية في اتجاه احالة مسؤولين اسرائيليين الى المحكمة الجنائية الدولية، معتبرة ان خطوات كهذه قد تكون لها «تداعيات» على المساعدة الاميركية التي تقدم للفلسطينيين، لافتة الى ان «الكونغرس يتمتع بسلطات كبيرة على هذا الصعيد وأنهم (النواب) يراقبون الوضع من كثب».

الى ذلك، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة، أنها تلقت في الأول من يناير الجاري إعلانا أودعته الحكومة الفلسطينية بقبول اختصاص المحكمة بدءا من 13 يونيو الماضي.

وأضافت المحكمة، في بيان صحافي امس الاول، ان «قبول اختصاص المحكمة يختلف عن الانضمام إلى نظام روما الأساسي، وهو الاتفاقية المنشئة لها». وكانت فلسطين قد سلمت في الثاني من الشهر الجاري الأمم المتحدة، وثائق تتعلق بانضمامها إلى نظام روما الأساسي وباتفاقيات أخرى. وبحسب نظام روما الأساسي المنظم لعمل المحكمة ومجالات اختصاصها، فإن قبول اختصاص المحكمة لا يؤدي تلقائيا إلى فتح تحقيق، إذ يعود إلى المدعية العامة للمحكمة أن تقرر توافر الشروط التي قررها نظام روما الأساسي للشروع في التحقيق وأن تطلب، حيث يكون ذلك ضروريا، إذن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لذلك.

«الجنائية الدولية» تعلن قبول فلسطين اختصاص المحكمة

واشنطن تعارض تجميد إسرائيل ضرائب «السلطة»